التنمية بجبال الريف: بين إكراهات هشاشة الوسط الطبيعي واتساع زراعة القنب الهندي (حالة إقليم تاونات ، الريف الأوسط الجنوبي)

أمينة الشلخة، عبد الرحيم وطفة، وجمال الكركوري
أساتذة باحثين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط

مقدمة

أضحت إشكالية التدبير والمحافظة على الموارد البيئية تطرح بحدة في جل الأوساط البيئية ، فكيف إذا تعلق الأمر بمنظومة بيئية هشة في الأصل، كجبال الريف الأوسط بالمغرب حيث قدرت منظمة الفاو سنة 2008 حجم التعرية النوعية بالريف ب أكثر من 2000 طن / كلم^2، ففي حوض ورغة وحده يقدر معدل تدهور التربة ب 9800 / طن كل سنة ، هذا المعطى يجد تفسيره في التكوينات الليتولوجية التي تتصف بضعف مقاومتها للتعرية في ظل وجود انحدارات مهمة، فيما تساهم الأنشطة البشرية في تسريع وثيرة هذا التدهور، في مجال تعتبر الفلاحة المعاشية هي النشاط الأساسي لساكنة تزيد كثافتها عن 170 نسمة / كلم2. بالمقابل ومنذ السنوات الأولى من الإستقلال عرف الريف الأوسط مجموعة من البرامج التنموية التي استهدفت بث الإستقرار البيئي والبشري به، خصوصا في ظل وجود معطى خاص يتجلى في تعاطي الساكنة الريفية لزراعة القنب الهندي المحظورة، فأمام سياسة المنع التي قوبلت بها هذه الزراعة كان من الواجب طرح البدائل، فجاء برنامج « الديرو» مباشرة بعد فترة الاستقلال بهدف تنمية منطقة الريف تنمية مندمجة، تضمن لسكانها دخلا مهما قادرا على مسايرة التحولات السوسيو اقتصادية للبلاد خاصة في ظل وضعية التهميش والاضطراب التي خلفها المستعمر الاسباني، ثم محاربة انجراف التربة والحد من تدهور الموارد الطبيعية ، وفي السنوات الأخيرة وأمام اتساع رقعة نبتة القنب الهندي واجتياحها لمناطق خارج الريف ،جاء برنامج التنمية المندمجة (*PDI*) ابتداءا من 2009 لنفس الهدف وهو محاربة القنب الهندي. أمام تعدد المبادرات التنموية والوضعية للبيئية والسوسيوقتصادية المقلقة، تطرح تساؤلات حول نجاعة هذه التدخلات سواء من حيث منهجية التدخل أو نوعية المشاريع .

1- وسط بيئي هش واستغلال زراعي مكثف

ينتمي إقليم تاونات في جزئه الشمالي لمجال الريف الأوسط الجنوبي، والذي يتوافق مع الحدود الشمالية لحوض ورغة أحد أهم روافد واد سبو، وفي جزئه الجنوبي لتلال مقدمة الريف، ويصنف مجال الريف الأوسط الجنوبي من بين المناطق الأكثر دينامية في المغرب، بحيث يعتبر وسطا ملائما لنشاط دينامية التعرية التي تزحف سنويا على مئات الهكتارات من الأراضي الفلاحية، وتتوزع التضاريس بإقليم تاونات كالآتي:

جدول رقم توزيع التضاريس بإقليم تاونات

نوعية التضاريس	المساحة بالهكتار	%
جبال	37 300	% 49
تلال	18 600	24
هضاب	11 300	% 14
سهول	10 300	% 13
المجموع	77 500	% 100

– الجزء الشمالي: للإقليم عبارة عن تضاريس جبلية للحواشي الجنوبية للريف الأوسط بارتفاعات تتراوح مابين 600– 1600م ، أما التكوينات اليتولوجية فهي عبارة عن الصلصال والفلش، وتربات ضعيفة التطور.

– الجزء الجنوبي: تقل الارتفاعات في اتجاه الجنوب حيث تغلب التضاريس التلية لمقدمة الريف بارتفاعات لا تتجاوز 400م. أما من حيث التكوينات الليتولوجية فتسود التكوينات الصلصالية والفليشية بالمرتفعات أما المنحدرات. هيدرولوجيا ينتمي المجال إلى حوض ورغة، ويعبر الإقليم من الشمال باتجاه الجنوب الروافد الأربعة الأساسية لواد ورغة: أسرى، أولاي، أمزاز، أودور، تستقبل المنطقة كمية مهمة من التساقطات المطرية تتراوح ما بين600 – 1200ملم سنويا.

يطرح الطابع الجبلي لهذا المجال بالإضافة إلى كثافة وعنف الشبكة المائية، وعدوانية المناخ وتركز التساقطات، وضعف الغطاء النباتي الدائم ، والطبيعة الليتولوجية الهشة، إشكاليات بيئية كبيرة، تهدد بذلك أهم مورد عيش للساكنة المحلية، وبالتالي تهدد الإستقرار البشري بهذا المجال، خصوصا إذا علمنا أن الكثافة السكانية بإقليم تاونات تتجاوز 170 نسمة / كلم^2. هذه الوضعية البيئية المتدهورة خلقت اختلالا كبيرا على المستوى الاجتماعي كانت نتائجه المباشرة أن أصبح المجال طاردا لساكنته، باتجاه المجالات الحضرية هذا المعطى عززته قساوة الظروف المناخية بتوالي سنوات الجفاف، خاصة في سنوات التسعينات، أو تعاطي الساكنة المحلية لإقليم تاونات لزراعة القنب الهندي، وفي كلتا الحالتين أي سواء الهجرة وترك الأراضي أو زراعة القنب الهندي فلهما أثر بالغ على استنزاف وتدهور الأراضي، فترك الأراضي يعرضها حتما للتدهور لغياب أي شكل من أشكال الإستغلال، الذي من شأنه أن يساهم في الحفاظ على التربة وصيانتها وإعادة تأهيلها والتخفيف من حدة التدهور فيها (وطفة.... 2008) أما انعكاسات زراعة القنب الهندي على التربة فترتبط باستغلال مكثف للمجال يشبه إلى حد بعيد الإستغلال المنجمي للأراضي، والذي لا يراعي مؤهلات الموارد الطبيعية ومدى قدرتها على استدامة الإنتاج (الكركوري 2003). أضف إلى ذلك الترامي على المجال الغابوي لكسب المزيد من الأراضي لزراعة القنب الهندي (صورة1).

صورة 1 : اجتثاث الغابة وتعويضها بزراعة القنب الهندي (نموذج غابة الودكة)

وأمام اتساع هذه الزراعة يطرح التساؤل حول الوضعية المستقبلية للوسط البيئي خاصة فيما يتعلق بالموارد الترابية ،الغابوية، والمائية، إذا استمرت هذه النبتة في الانتشار أكثر.

2- كرونولجيا الإنتشار المتدبدب لزراعة القنب الهندي

عرف المغرب تاريخيا زراعة القنب الهندي منذ القرن السادس عشر الميلادي، حيث اقتصرت في مراحلها الأولى على خمسة دواوير فقط بكل من منطقتي كتامة وبني خالد في شمال البلاد[1]، ليتم السماح بها لاحقا بإذن من السلطان مولاي الحسن الأول ابتداء من سنة 1890 ميلادية في ذات المنطقتين، وبعد احتلال المغرب من طرف الدولتين الإسبانية والفرنسية بموجب معاهدة الحماية سنة 1912 ميلادية تم تدعيم زراعة القنب الهندي ـ في إطار قانوني ـ بالعديد من المناطق الجديدة على مستوى التراب المغربي، خاصة المتواجدة منها تحت نفوذ سلطة الإحتلال الإسبانية، وهذه الزراعة كانت موجهة أساسا للإستهلاك المحلي كما في باقي مناطق المغرب ذات النفوذ الفرنسي قبل أن يتم حظرها على المستوى التشريعي عبر مراحل زمنية متباعدة في ظل نظام الحماية، بلغت أوجها مع استقلال المغرب سنة 1956.

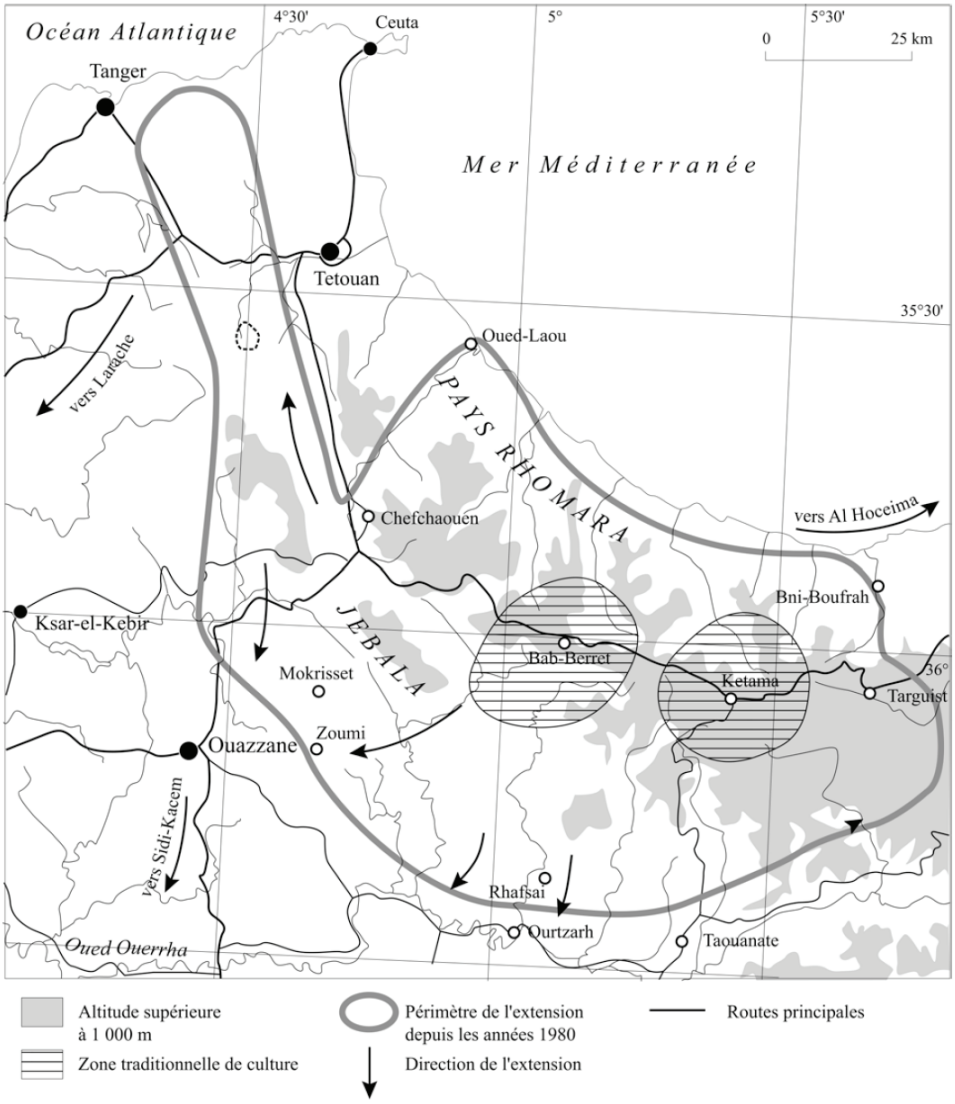

شكل رقم1 : منطقتي كتامة وباب برد النواة الأصلية لإنطلاق زراعة القنب الهندي.

المصدر: تقرير TDFO(2) حول وضعية القنب الهندي في المغرب 1002

(1) Observatoire Français des Drogues et des Toxicomanies.

(2) AGR : Projets génératrices des revenues

قد أدت هذه السياسات الفجائية والحاسمة، عبر مختلف مراحلها، إلى خلق مجموعة من التوترات على مستوى المناطق المعنية مباشرة بزراعة القنب الهندي، بسبب تهديدها لمصدر الرزق الوحيد لساكنتها، التي كانت تعيش في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية، ساهمت في تشكلها وتكريسها سياسات نظام الحماية والحكومات المتعاقبة لما بعد الاستقلال، وهو ما حذا بالدولة إلى التغاضي عن زراعة القنب الهندي في نطاق محدود للغاية بمنطقة كتامة مع محاربته في باقي مناطق توسعه وإن كانت بكيفية محتشمة.

كل ذلك تم في ظل غياب لأية بدائل حقيقية لهذه الزراعة، مما انعكس سلبا على سياسة الدولة في هذا المجال، حيث أخذت حقول القنب الهندي في التوسع شيئا فشيئا لتخرج عن نطاق السيطرة لتصل إلى مناطق خارج تراب منطقة كتامة، تحت تأثير ارتفاع الطلب الأجنبي على مادة القنب الهندي، حيث انتشرت هذه الزراعة خلال العشرين سنة الماضية بكل من إقليم شفشاون بكامله لتنتقل بعد ذلك لأقاليم تطوان، تاونات والعرائش، كما توضح الخريطة، حيث تظهر المجالات التي اتسعت فيها زراعة القنب الهندي بعد سنة 1980 ، ثم اتسعت لتشمل مناطق أبعد كمنطقة سيدي قاسم ووزان.

من جهة أخرى كان لزاما التدخل لمحاولة تقويم الخلل، فتعددت المبادرات التنموية من حيث الكم ، لكن ظل مستوى التنمية بالريف يطرح أسئلة متعددة، حول نجاعة هذه التدخلات خاصة على المستوى البيئي والسوسيواقتصادي، فأين يكمن يا ترى الخلل؟ أهو في البرامج نفسها ومنهجية تدخلها،أم في المجال الذي لا يحتاج مشاريع جاهزة ، بقدر ما هو بحاجة إلى تشخيص دقيق لحاجيات ساكنته وجعل الإنسان الريفي في جوهر الإهتمام باعتباره المحرك الأساسي لهذا المجال والأدرى أكثر من غيره بحاجياته، بل أكثر من ذلك إلى استراتيجية خاصة في التدخل تأخذ بعين الإعتبار جميع الجوانب، القانونية، البيئية والسوسيوقتصادية.

3- برامج محاربة القنب الهندي الأهداف والإنجازات ؟

اتخذ مفهوم المحاربة شكلين : الشكل الأول متعلق بما هو قانوني والمسند إلى السلطة بحكم أن زراعة القنب الهندي محظورة في المغرب، وتأخد المحاربة القانونية وجهتين: الأولى عبارة عن دوريات وحملات إحراق وإتلاف حقول القنب الهندي، والتي تتم غالبا في مرحلة ما قبل جمع المحصول، والثانية مرتبطة بالمتابعة الجنائية لمن ثبت في حقه التعاطي لهذه الزراعة.

أما الشكل الثاني من المحاربة والذي يهمنا أكثر هنا فيقصد به البدائل التي جاءت لمحاولة صرف نظر الفلاحين عن زراعة هذه النبتة. في هذا الإطار سيتم التطرق لنموذجين من البرامج الكبرى التي همت مجال الريف الأوسط الجنوبي الذي يتوافق وحدود إقليم تاونات، ومحاولة تقييم منهجية التدخل ونوعية المشاريع ومدى استجابتها للإشكاليات البيئية الملحة.

3-1 – برنامج التنمية الاقتصادية والقروية للريف الغربي «الديرو»

يعتبر «الديرو» من أهم البرامج التنموية التي عرفها المجال الريفي مباشرة بعد استقلال المغرب، وأهميته تكمن أكثر في شساعة منطقة تدخله، وأهمية حجم التدخلات ، وأيضا طول المدة (1960) - (1990)، وجاء برنامج الديرو في سياق الإهتمام الدولي والوطني لوضعية الخلل التي أضحى عليها الريف بعد فترة الإستعمار، والتي طبعها اللاتوازن على المستوى البيئي والسوسيوقتصادي. وبناء على الدراسة التي أنجزتها منظمة التغذية والزراعة، فبحوض ورغة وحده حوالي 1,5 سم هو معدل التربة التي تنقل سنويا بالماء، وأن هذا الواد يجرف في كل كلم مربع من الحوض ما معدله سنويا 500. 4 طن من الحمولة الصلبة ، وإجمالا فانجراف التربة يؤدي إلى فقدان 1,5 حتى 2 % من المساحة المزروعة في الريف بأكمله سنويا. هذا إضافة إلى وضعية التوتر والتهميش التي خلفتها الفترة

الاستعمارية ، وخاصة فيما يتعلق بمنع تعاطي سكان منطقة كتامة بالريف الأوسط لزراعة القنب الهندي، فكانت مشاريع برنامج الديرو بمثابة بدائل لثني الساكنة عن زراعة هذه النبتة، وبالتالي منعها من الإنتشار لمناطق أخرى، إلا أ انجازات برنامج «الديرو» بإقليم تاونات جاءت في فترة سابقة لدخول زراعة الكيف، وانطلاقا من دراسة تقييمية لإنجازات «الديرو» بإقليم تاونات يتبن أن هذه التدخلات ركزت على تقنيات التثبيت والمحافظة على التربة البيولوجية والميكانيكية لكن انطلاقا من الملاحظة الميدانية يظهر أن :

– أشغال تثبيت السفوح عرفت نجاحا نسبيا بالمقارنة مع التقنيات الأخرى خاصة التشجير بالزيتون، إلا أنه في غياب أي شكل من أشكال الصيانة تعرضت المصطبات للمسح، في حين أن أغلب المحيطات المشجرة تعاني من شيخوخة الأشجار مما يجعل انتاجيتها جد ضعيفة. في حين أن أشغال التشجير الغابوي للأساحل والمجاري المائية كانت أقل عمراً، وتعرضت إما للإجتثات أو تدهورت بسبب الجفاف، أما فيما يتعلق بالمعالجة الميكانيكية للشعاب والمجاري المائية فأغلبها تعرض للإزالة (الصورة رقم 2) ، أما من حيث منهجية التدخل فما يعاب على برنامج «الديرو» أنه اعتمد مقاربة تقنية صرفة، حكمت على تدخلاته في الجانب السوسيواقتصادي بالفشل، بسبب عدم تبني الساكنة لهذه المشاريع.

3-2 – برنامج التنمية المندمجة IDP (2009 –2013)

جاء برنامج التنمية المندمجة *PDI* في إطار السياسة الوطنية لتنمية الأقاليم الشمالية المتعاطية لزراعة القنب الهندي، بعد دراسة قام بها مكتب محاربة المخدرات والجريمة بالولايات المتحدة، ووكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الشمالية بالمغرب سنوات (2003 -2004 - 2005) ، اعتمادا على تحليل صور الأقمار الاصطناعية لتحديد الأقاليم والجماعات التي اجتاحتها زراعة القنب الهندي، وفي ظل الوضعية المقلقة لانتشار هذه النبتة، وفي إطار رغبة الدولة حصر هذه الزراعة عن اجتياح مناطق جديدة، أوعز إلى وكالة تنمية وإنعاش مناطق الشمال الخروج باقتراحات مشاريع، لتعطى الانطلاقة سنة 2009 للبرنامج الذي شمل خمس أقاليم، واقتصرت التدخلات على الجماعات المتعاطية لزراعة القنب الهندي.

جدول رقم 3: توزيع مشاريع PDI حسب الأقاليم والجماعات

الأقاليم	عدد الجماعات	عدد المشاريع
الحسيمة	24	177
تطوان	15	97
تاونات	24	196
العرائش	12	141
شفشاون	19	121
المجموع	94	732

المصدر: وكالة تنمية وإنعاش أقاليم الشمال APDN

الشكل رقم 3 : الجماعات القروية بإقليم تاونات التي تتعاطى زراعة القنب الهندي المشمولة ببرنامج PDI

شملت تدخلات البرنامج أربع محاور أساسية : الأنشطة المدرة للدخل *(AGR)*، فك العزلة ، إنعاش أنشطة التنمية الاجتماعية والبشرية ، وحماية البيئة. حصد إقليم تاونات أكبر عدد من المشاريع، أما من حيث نوعية التدخلات بهذا الإقليم فقد كانت الحصة الأكبر للقطاع الفلاحي بنسبة 26 % من مجموع الغلاف المالي للبرنامج، ثم المياه والغابات 11 %، في الميدان الفلاحي كما يوضح الجدول أسفله، اقتصرت التدخلات بإقليم تاونات على تحويل مناطق الزراعة الموسمية إلى غراسة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والتين واللوز وصنفت كمشاريع مدرة للدخل.

جدول رقم 4: مشاريع برنامج PDI المنجزة في الميدان الفلاحي

نوعية المشروع	المساحة بالهكتار	الجماعة المعنية
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار الزيتون	356 هـ	بني ونجل تافراوت، رغيوة، عين مديونة، بني وليد
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار الزيتون	500هـ	بوهودة، اخلالفة، مزراوة، زريزر
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار التين	500 هـ	فناسة باب الحيط، تمضيت، بوهودة، زريزر، اخلالفة
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار اللوز	250 هـ	فناسة باب الحيط، تمضيت
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار الزيتون	560 هـ	سيدي الحاج محمد،سيدي سحيي بن زروال، رتبة، ودكة
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار الزيتون	428 هـ	كيسان، تبودة، تافرانت
تحويل أراضي زراعية إلى أشجار الزيتون	380 هـ	كلاز تمزكانة سيدي المخفي

المديرية الإقليمية للفلاحة 1102

فيما استفادت أقاليم أخرى كالحسيمة مثلا من وحدات لتجفيف الفطر بجماعة إيساكن وأخرى لتصنيع الخروب بجماعة سنادة، ووحدة لتعليب الجوز بجماعة عبد الغاية السواحل، علما أن الإقليم يحتكر وحده 20% من المساحة المغروسة بأشجار الزيتون على الصعيد الوطني.

يتوفر الإقليم على مساحة مهمة من الغطاء الغابوي تقدر بحوالي 40300 هـ،34 % منها مغطاة بالبلوط الأخضر، و29 % عبارة عن ماطورال، موزعة على 12جماعة قروية غابوية، وخاصة تلك المتاخمة لإقليمي شفشاون والحسيمة وهي نفس المناطق التي تعرف تركز زراعة القنب الهندي ، وحسب مندوبية المياه والغابات بتاونات أن

المساحة الغابوية بالإقليم تعرف تراجعا سنويا يقدر ب 540 هكتار ، وتتوزع المساحة المتراجعة بين الإجتثاث المباشر ويبلغ حوالي 220 هكتار سنويا، فيما تأتي الحرائق على 110هكتار سنويا، غير أن المساحة المجتثة قد تكون أكثر بكثير في ظل اتساع زراعة القنب الهندي.

جدول رقم 4: نوعية تدخلات برنامج PDI في المجال الغابوي

المجال	نوعية التدخل	المحتوى	الجماعة
إعادة تشجير الغابات ومحاربة التعرية	التشجير	*1850*هـ	كلاز، اخلالفة،تمزكانة تمضيت، فناسة باب الحيط، تبودة، كيسان، بوهودة، رتبة
	تجديد وتقوية الغابات الطبيعية	*470* هـ	ودكة والرتبة
	صيانة المجالات الغابوية	*35* كلم	اخلالفة، سيدي المخفي ،تمضيت،فناسة باب الحيط، ودكة، رتبة
	تقنيات ميكانيكية لمحاربة التعرية	*6100* متر مكعب	تافرانت، كلاز، تمزكانة، سيدي المخفي تمضيت، تبودة، كيسان، ودكة، بوهودة، رتبة
	تعويض للحماية	*1680*هـ	رتبة ودكة تمضيت سيدي المخفي
تجهيز الغابات	فتح الطرق	*25* كلم	تمضيت، الكيسان، بوهودة، الرتبة
حماية الغابات ضد الحرائق	بناء مراصد المراقبة	*1* وحدة	فناسة باب الحيط
	صيانة مراصد المراقبة	*1* وحدة	فناسة باب الحيط
	صيانة ممرات الحماية	*23,5* كلم	اخلالفة، تامضيت كيسان ودكة، رتبة
	تهيئة نقط المياه	*6* نقط ماء	تمزكانة، سيدي المخفي، ودكة، الرتبة
	تشديب الاشجار	*600* هـ	تافرانت، تامضيت، فناسة باب الحيط
	نقط مراقبة الحرائق	*41* نقطة	اخلالفة، تامضيت ،كيسان، ودكة، رتبة
تأمين المجال الغابوي	دراسة تقنية	*23936* هـ	اخلالفة، تمزكانة، سيدي المخفي، تمضيت، ودكة، بوهودة، بوهودة، رتبة
	ترميم علامات حدود الغابات	–	كلاز، تيمزكانة، تمضيت، تبودة، كيسان، ودكة نبوهودة، رتبة
الأشجار المثمرة والمشاريع المدرة للدخل	توزيع الأفران	*30* فران	تمضيت، ودكة، الرتبة
	توزيع خلايا النحل	500	تمضيت، فناسة باب الحيط، ودكة الرتبة
	توزيع أشجار الخروب	275000	تافرانت، كلاز، اخلالفة، تمزكانة، سيدي المخفي، تمضيت، تبودة، كيسان، ودكة تبوهودة، رتبة

مندوبة المياه والغابات تاونات2011

تجدر الإشارة أن الدراسة التقنية التي كان مقرر أجراؤها لتأمين المجال الغابوي قد قوبلت باعتراض من السكان وبالتالي تم تأجيل القيام بها إلى أجل غير مسمى، مما يحيلنا إلى أكبر عائق يواجه تأمين وحماية المجال الغابوي ضد الإستغلال غير المعقلن.

4 – إكراهات التنمية بإقليم تاونات في ظل وجود زراعة القنب الهندي

لا يمكن أن نتنكر لمجهودات الدولة في تنمية منطقة الريف الأوسط عامة وإقليم تاونات خاصة منذ الاستقلال إلى هذه اللحظة ، ألا أن تدخلات الدولة بهذه المنطقة لم ترقى إلى حاجيات ساكنة المنطقة. سنحاول من

وضع اليد على بعض مكامن الخلل نقسمها منهجيا إلى إكراهات مرتبطة بمنهجية التدخل، وأخرى مرتبطة بنوعية البدائل المطروحة .

4-1 – المقاربة التشاركية أثبتت محدوديتها

في ظل الإنتشار المتسارع لزراعة القنب الهندي بإقليم تاونات، ورغم أنه من الأقاليم الحديثة العهد بهذه الزراعة، إلا أنها أصبحت تشكل عائقا حقيقيا للتنمية به، فعوض أن تتم محاربة هذه الزراعة عن طريق مشاريع بديلة، أصبحت هي من تقف عائقا في طريق أي برنامج تنموي، حيث أنه حتى المقاربات الحديثة في التدخل المبنية على إشراك الساكنة أثبتت قصورها، سنعطي هنا نموذج المخططات الجماعية للتنمية بإقليم تاونات، وخاصة بدائرتي غفساي وتاونات المتعاطية لزراعة القنب الهندي، وفي إطار نهج المقاربة التشاركية ومقاربة النوع الاجتماعي لإعداد المخططات الجماعية، تم اعتماد أصغر وحدة بشرية ألا وهي الدوار، والورشات ما بين الدواوير من أولى مراحل التشخيص التشاركي لواقع الحال بكل جماعة، رغم أن كل شروط الحياد كانت متوفرة لكن ما اصطدمنا به هو عزوف السكان عن المشاركة في هذه الورشات، وعندما تساءلنا عن الأسباب وجدناها مرتبطة أساسا بزراعة القنب الهندي وأهمها:

– رفض الساكنة المشاركة والإدلاء برأيها، وخاصة الذكور والسبب الأساسي أنهم مبحوث عنهم من طرف السلطة، بسبب تعاطيهم لزراعة القنب، وفي أحسن الأحوال حينما تقبل الساكنة المشاركة في ورشة من ورشات التشخيص التشاركي أو التخطيط الإستراتيجي، فإن مشاركتها تبقى سلبية أكثر منها ايجابية، فحينما يطرح السؤال عن المشاريع المدرة للدخل المقترحة، تجدهم لا يملكون أية رؤية أو تصور لما يمكن أن يزاولوه في غياب نبتة القنب الهندي، بل أكثر من ذلك يتم تفادي الحديث عن القنب الهندي .

– عدم انخراط الفلاحين المتعاطين لزراعة القنب الهندي في إطار جمعيات وتعاونيات فلاحية، ثقافية أو سياحية، وبالتالي فأغلب التعاونيات الموجودة ولو على الورق، يؤسسها غالبا موظفون يشتغلون بالمنطقة، وحتى إن وجدت فإنها تبقى غير مفعلة، والهاجس يبقى أمني بالدرجة الأولى، وهذا يعتبر عائقا حقيقيا للتنمية، بحيث يشترط للإستفادة من أي برنامج تنموي، خاصة المشاريع المدرة للدخل يشترط الإنخراط في جمعية أو تعاونيات فاعلة. وبذلك يحكمون على أنفسهم بالعزلة عن المشاركة التنموية الفاعلة، وبالتالي فإن البرامج التي استهدفتهم بالدرجة الأولى لا تصلهم ، ويستفيد منها أشخاص لا يزاولون زراعة القنب الهندي، وبذلك تبقى حتى المقاربة التشاركية عاجزة عن الإشراك الحقيقي لمزارعي القنب الهندي .

4-2 – محدودية البدائل المقترحة

بالنظر إلى الأرباح التي يجنيها سنويا مزارعي الكيف، بحيث يباع الكيلوغرام الواحد من نبتة الكيف غير المرصصة ب50 درهم في حين يباع الكيلوغرام المرصص ب 400 درهم، إضافة إلى ما يوفره الإشتغال في حقول الكيف من أيام عمل مهمة لساكنة المنطقة، تبقى المشاريع المدرة للدخل المطروحة كبدائل لزراعة القنب الهندي لا ترقى للأرباح المستقاة من هذه الأخيرة، وبالتالي يجب التعامل، في إطار البحث عن البديل، مع الطابع الخاص لهذه الإشكالية العويصة، التي لا تحتاج إلى حلول جاهزة بقدر ما تحتاج إلى استراتيجية في التدخل، ويمكن أن نعطي هنا نموذج إقليم العرائش الذي تم إعلانه سنة 2005 إقليما بدون قنب هندي، وقد تأتى نجاح هذه العملية عن طريق استراتيجية في التدخل تعتمد المقاربة الزجرية وفي نفس الوقت على البدائل، فقد تم تطبيق برنامج التنمية المندمجة (*pilote*) لأول مرة بإقليم العرائش، ليتم تعميمه بالتالي على باقي أقاليم الشمال. ينضاف معطى آخر ليساهم في نجاح عملية اجتثاث زراعة القنب الهندي من هذا الإقليم هو أن دخولها إليه كان جد حديث، على خلاف الأقاليم الأخرى كإقليم تاونات الذي يتجاوز دخولها إليه خمسة عشر سنة، بحيث يظهر بوضوح تغلغل هذه

الزراعة في هذا المجال وفي الممارسة اليومية للساكنة، والتطور الذي عرفته سواء من حيث تقنيات السقي والمبيدات وحتى نوعية النبتة لم تعد تقتصر على الصنف العادي بل تم استيراد أصناف جديدة معدلة أكثر إنتاجية.

4-3 – آفاق وبدائل التنمية بإقليم تاونات

مما لاشك أن الإقليم يتوفر على مؤهلات طبيعية وبشرية كفيلة بالنهوض بهذه المنطقة ، ومن وجهة نظري يجب إعطاء الأهمية للنسيج الجمعوي بالإقليم وتشجيع الساكنة على التنظيم في إطار تعاونيات، حيث أن الإقليم يعرف تأخرا بالمقارنة مع الأقاليم المجاورة كشفشاون مثلا، هذا الحراك يمكن أن يفسح المجال أمام الفلاحين لتطوير إنتاجهم الفلاحي، في إطار من المواكبة والتتبع للتعاونيات حاملي المشاريع، ومساعدتهم على تسويق منتوجاتهم حيث يعتبر التسويق من أكبر عوائق تطوير القطاع الفلاحي بالإقليم.

من جهة أخرى يتوفر الإقليم على مواقع سياحية مهمة (عيون، مناظر، غابات) ومجالات يمكن أن تخلق مدارات سياحية تنعش الاقتصاد المحلي، نظرا لتوفر الإقليم على مؤهلات طبيعية مهمة، إضافة إلى تنوع وغنى الموروث الثقافي المحلي، يمكن أن تجعل من إقليم تاونات وجهة للسياحة الجبيلة بامتياز .

خاتمة:

انطلاقا من هذه المعطيات يتضح حجم الإشكالية التي يعاني منها مجال الريف الأوسط في ظل وجود هذه الزراعة، وما يمكن أن يصبح عليه الوضع البيئي إذا استمرت وثيرة استنزاف الموارد الطبيعية على ما هي عليه، إضافة إلى التغيرات التي صاحبت اكتساح زراعة القنب الهندي للمشهد الفلاحي وتخلي الساكنة عن إنتاج موادهم الاستهلاكية، فالإشكالية تحتاج بالضرورة إلى خطوة جريئة وخاصة في الجانب الفانون والشق التطبيقي منه والذي هو مربط الفرس. فيما يخص البدائل يجب التخلص من الحلول الموسمية، المناسباتية، والإستعجالية، بل يجب أن يعتمد مبدأ الاستمرارية والتتبع والمواكبة ، ومن الضروري الإشتغال في إطار استراتيجية تبدأ بالجانب القانوني والزجري، لاسيما فيما يخص تقنين استعمال الموارد الغابوية، وبالتالي التخفيف من الزحف المقلق على الغابة، كما تحتاج إلى بحث جاد عن بدائل حقيقية وليس إلى مشاريع جاهزة ، مع الإستفادة من التجارب السابقة وعدم تكرار إخفاقات المراحل السابقة، ولم لا الإقتداء بنماذج لدول أجنبية في هذا الإطار، خاصة أن بعض الدراسات الحديثة تنظر إلى نبتة القنب الهندي *(chanvre indien)* كمنجم من الفوائد الطبية والعلاجية والصناعية، لدرجة أن يطلق عليه الذهب الأخضر. هذه ليست دعوة للترخيص لزراعة القنب الهندي بقدر ما هي دعوة للإنفتاح أكثر على التجارب الجديدة وإعطاء الأهمية للبحث العلمي في هذا الجانب.

* * * *

بيبليوغرافيا

- الشلخة أمينة 2009 :دراسة تقييمية لمشروع التنمية الاقتصادية والقروية للريف الغربي الديرو (DERRO) دراسة حالة وحدة التنمية المندمجة عين عائشة إقليم تاونات بحث لنيل دبلوم الماستر كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة .
- بحادة منانة 2008 :توسع زراعة القنب الهندي وإشكالية تدهور الموارد الطبيعية بالريف الغربي ، مجلة جغرافية المغرب عدد 1– 2مجلد 24فبراير 2008 .
- وطفة، الكركوري، أدرغال 2008: انعكاسات الإستغلال البشري على تطور التربة في الجبال المتوسطية، حوض بني بوفراح في الريف الأوسط، أعمال الملتقى العلمي الذي نظمه فريق البحث Pars Géo 14 جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية 23 و24 دجنبر 2005.

- *Al Karkouri J* 2003*, dégradation du milieu naturel dans le bassin versant de Beni Boufrah(Rif Central analyse de facteurs et des processus, essai de quantification et de modélisation spatiale, thèse de doctorat, FLSH, Rabat , P*392 *l.*
- *Laouina A* 2000*. Dynamiques agraires et dégradation des terres dans les régions de montagne au Maroc, percpective d'un dévelopement durable publication de la chaire Unesco-Gaz naturel G .E.D.D, FLSH rabat.*
- *Nation Unies Office Contre la Drogue et le Crime ONUDC, et Agence Pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Préfectures et Provinces du Nord du Royaume (APDN) janvier* 2007 *: Enquête sur le cannabis Maroc* 2005*.*
- *Naciri* 1992*, la montagne au Maroc diagnostic évolution et perceptive de développement, faculté des lettres et science humaine, Rabat,* 108 *p*
- *Rapports de L'APDN (agence pour la promotion et le developpemnt de region du Nord, programme de développement intégré PDI.*
- *Terre et vie revue périodique du monde rural et de l'environnement,* 2006 *: la Cannabiculture, quels enjeux! - Adresse:* 42*, Zankat Toubkal, Agdal - Rabat – B.P.* 8017 *– N. Unies - C.P. : Rabat* 10102*.*